

قرارات الجمعية العامة العادية

للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) والمنعقدة بتاريخ 16 مارس 2026

وافقت الجمعية العامة العادية على جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها على النحو التالي:

1. تمّ سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والخطط المستقبلية للشركة وتمت المصادقة عليه.

2. تم سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي، وتقرير البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 التي قدمها مجلس الإدارة، والمصادقة عليهم، وذلك وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، كما هو مطبق بموجب المادة رقم (2) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025.

3. تمّت مناقشة البيانات المالية للشركة، والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليهم من قبل الجمعية العامة العادية.

4. وافقت الجمعية العامة العادية على سياسة توزيع الأرباح التي قدمها مجلس الإدارة وكان قد تم عرضها على الموقع الإلكتروني للبنك. كما وافقت على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 30% من القيمة الإسمية للسهم على المساهمين بقيمة 0.30 ريال قطري لكل سهم.

5. وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كما وافقت الجمعية العامة العادية على مكافأتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

6. وافقت الجمعية العامة العادية على السياسة التي تحدد أسس احتساب المكافآت الممنوحة لمجلس الإدارة، وكذلك سياسة مكافآت الموظفين.

7. وافقت الجمعية العامة العادية على تعيين السادة "كي بي ام جي" كمراقبي الحسابات الخارجيين للشركة لعام 2026، وتحديد أتعابهم.

8. تم عرض تقرير الحوكمة السنوي لعام 2025 ومناقشته واعتماده من قبل الجمعية العامة العادية.

9. وافقت الجمعية العامة العادية على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم لمدة الثلاث سنوات المقبلة (2026-2027-2028) علماً أن ثمانية أعضاء غير مستقلين تم انتخابهم من قبل الجمعية العامة وثلاثة أعضاء مستقلين قد فازوا بالتزكية:

1. الشيخ/ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
2. السيد/ عمر حسين الفردان ممثلاً لشركة القصار كابيتال (ذ.م.م)
3. الشيخ/ فلاح حمد جاسم آل ثاني ممثلاً لشركة نيست كونسلتنسي (ذ.م.م)
4. الشيخ / جبر بن عبدالله بن علي آل ثاني
5. السيد/ حسين عمر الفردان ممثلاً لشركة الفردان للاستثمار (ذ.م.م)
6. السيد/ محمد اسماعيل مندي العمادي
7. السيد/ سالم خلف المناعي ممثلاً لشركة قطر للتأمين (ش.م.ع.ق)
8. السيد/ إبراهيم جاسم العثمان فخرو
9. السيد/ صالح ماجد الخليفي – عضو مستقل
10. السيد/ محمد ياسر المسلم – عضو مستقل
11. السيد/ محمد أحمد الملا – عضو مستقل
12. السيد/ عبدالله جاسم المسلم – احتياطي لمفعد غير مستقل

10. وافقت الجمعية العامة العادية على اعتماد برنامج جديد لإصدار سندات عالمية المتوسطة الأجل وفقاً للمادة (144 – أ) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 لإمكانية القيام باصدارات في الأسواق الأمريكية سواء من خلال الشركة مباشرة أم من خلال شركة ذات غرض خاص بقيمة لا تزيد عن 2,000,000,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بأجل استحقاق لا تزيد عن 30 عاماً على



أن يتم إصدارها في الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته ("قانون الشركات") فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذا البرنامج وأي إصدارات بموجبه (في الحدود المسموح بها)، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة بالبرنامج وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى تتعلق بالبرنامج أو الإصدارات بموجبه نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، ووافقت على تفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. ولقد تمت الموافقة على هذا البرنامج أيضاً في اجتماعات الجمعية العامة المنعقدة في كل عام من 2017 إلى 2025، ولكن لم يكن مطلوباً للتمويل في تلك السنوات الماضية.

11. إشارة إلى برنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل بقيمة 5,000,000,000 دولار أمريكي الذي تم تأسيسه في عام 2011 بموافقة مساهمي الشركة في اجتماعات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 21 فبراير 2011، ويتم تجديده في كل عام منذ ذلك الحين، وافقت الجمعية العامة على إصدار سندات دين بموجب برنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل بأجال استحقاق لا تزيد عن 30 سنة. وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي، والين الياباني، والدولار الأسترالي والفرنك السويسري، والبات التايلاندي، والرينمبي الصيني، والدولار الكندي، والدولار التايواني، والريال القطري و/أو عملات مجلس التعاون الخليجي الأخرى) وقد تُدرج في الأسواق العالمية. ويتم إصدار هذه السندات من خلال الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذه الإصدارات (في الحدود المسموح بها)، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة ببرنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى تتعلق بالبرنامج وأي إصدارات بموجبه نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، كما فوضت الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة لمنح هذه



الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. تنوي الشركة إجراء عمليات سحب في إطار البرنامج على مدار العام. وبموجب هذا البرنامج، تم إصدار طرح خاص وثلاثة إصدارات عامة في عام 2025؛ طرح خاص بالدولار الأمريكي بقيمة 10,000,000 وتتكون الإصدارات العامة من إصدار بالريال القطري بقيمة 500,000,000 وإصدار بالدولار الأمريكي بقيمة 300,000,000 وإصدار بالدولار الأمريكي بقيمة 600,000,000.

12. وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة لتأسيس أي برامج أخرى لأدوات الدين أو إنجاز أي إصدار مستقل بأي عملة قد تكون مناسبة لأوضاع السوق بحد إجمالي أقصاه 1,000,000,000 دولار أمريكي (مع قيام الشركة بالإصدارات مباشرة أو من خلال شركة ذات غرض خاص قائمة أو جديدة تؤسس لهذا الغرض) شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك وافقت على تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذه البرامج وأي إصدارات بموجبها (في الحدود المسموح بها) أو مثل هذه الإصدارات المستقلة، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة بالمعاملة وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى تتعلق بالبرامج وأي إصدارات بموجبه أو أي إصدارات مستقلة نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، كما فوضت الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. وبعد موافقة الجمعية العامة العادية لتأسيس برامج الدين في اجتماعات الجمعية العامة العادية التي انعقدت في كل عام من 2021 إلى 2025، لم يتم إنشاء أي برامج ديون أخرى.

13. بالإضافة إلى برنامج إصدار سندات الدين بالدولار الأسترالي ("البرنامج الأسترالي") الذي تم تأسيسه في عام 2018 بقيمة 1,000,000,000 دولار أمريكي بعد موافقة مساهمي الشركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية التي انعقدت في كل عام من 2018 إلى 2025، وافقت الجمعية العامة العادية على إصدار سندات دين بقيمة لا تزيد عن 1,000,000,000 دولار أمريكي بموجب البرنامج الأسترالي بأجل استحقاق لا تزيد عن 30 سنة. وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي والدولار الأسترالي) وقد تُدرج في

الأسواق العالمية. ويتم إصدار هذه السندات من خلال الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذه الاصدارات (في الحدود المسموح بها)، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة بالبرنامج الاستراتيجي وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى فيما يتعلق بالبرنامج وأية إصدارات بموجبه نيابةً عن الشركة في هذا الصدد ووافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. ولم يتم إصدار أي سندات بموجب البرنامج الاستراتيجي حتى الآن.

14. وافقت الجمعية العامة العادية على قيام الشركة بشكل مباشر بإصدار سندات مدرجة أو غير مدرجة تكون مؤهلة كشريحة أولى إضافية من رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3 بمبلغ 1,000,000,000 دولار أمريكي (3.6 مليار ريال قطري) كحد أقصى ووفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات، وستتولى الشركة إصدارها بشكل مباشر، كما وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس إدارة الشركة بطرح تلك الإصدارات المحلية أو العالمية ضمن طرح خاص أو عام، والموافقة على القيمة النهائية للشريحة الأولى الإضافية من رأس المال المذكورة أعلاه وعملتهما وأحكامهما التفصيلية، واستصدار كافة الموافقات اللازمة من مصرف قطر المركزي والهيئات الحكومية الأخرى. وكذلك السماح بإعادة الاستدعاء وإعادة الإصدار حسب الضرورة.



عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة